إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 09/319
للنشر الفوري
٢٧ سبتمبر ٢٠٠٩

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

مراجعة داخلية تفيد بأن البرامج المدعمة بموارد الصندوق تساعد البلدان على تجاوز أسوأ مراحل الأزمة العالمية

أشارت مراجعة داخلية صدرت اليوم عن صندوق النقد الدولي إلى أن الصندوق استطاع تعزيز دعمه لبلدان الأسواق الصاعدة المتضررة من الأزمة العالمية الأخيرة بفضل زيادة الموارد المتاحة التي اقترنت بمرونة في السياسات ومزيدا من التركيز في الشرطية المصاحبة لاستخدام أدواته. ففي دراسة تحليلية شملت ١٥ بلدا[1] وصدرت بعنوان "*مراجعة لبرامج التصدي للأزمة الأخيرة" (Review of Recent Crisis Programs)*، صرح الصندوق بأن البرامج المدعمة بموارده تُصْدِر رد الفعل الملائم على مستوى السياسات وتقدم الموارد التمويلية اللازمة للمساهمة في درء تداعيات أسوأ أزمة منذ الثلاثينات.

وقال السيد ستراوس–كان، مدير عام صندوق النقد الدولي: "*ما يُفهَم من هذه الدراسة هو أن الدعم المقدم من الصندوق ساعد على تجنب كثير من الاضطرابات الحادة التي تميزت بها الأزمات السابقة أو على تقليصها بدرجة ملحوظة حتى الآن.*" وأضاف بقوله إنه "*لا تزال هناك تحديات جسيمة، لا سيما استعادة النمو المستمر في الناتج وتوظيف العمالة، لكن هناك من الدلائل المشجعة ما يبشر بالاستقرار. ويرجع الفضل في هذه الجهود إلى الحكومات والشعوب في البلدان المعنية.*"

وتتضمن هذه الدراسة وصفا للآثار الاقتصادية والمالية المعتادة في الأزمات السابقة ــ بما في ذلك فرط استجابة سعر الصرف بعيدا عن مستوى التوازن، والانكماشات الحادة في الحساب الجاري، والأزمات المصرفية النظامية ــ وتحليلا لأسباب النجاح في تجنب هذه النتائج حتى الآن في معظم الحالات. ومن أهم

[1] أرمينيا، وبيلاروس، والبوسنة والهرسك، وكوستاريكا، والسلفادور، وجورجيا، وغواتيمالا، وهنغاريا، وآيسلندا، ولاتفيا، ومنغوليا، وباكستان، ورومانيا، وصربيا، وأوكرانيا.

العوامل المساهمة هذه المرة مبادرة الصندوق منذ البداية بإتاحة تمويل مكثف واسع النطاق للقطاعات الخاضعة لأشد القيود التمويلية؛ واعتماد سياسات اقتصادية كلية تيسيرية؛ والتركيز على حماية القطاع المالي من أزمات السيولة؛ وزيادة التركيز في الشرطية المصاحبة؛ واكتساب البلدان شعورا أعمق بالملكية. وتشير الدراسة إلى التشابه الكبير في النتائج والسياسات بين البلدان المرتبطة ببرامج مع الصندوق وبلدان الأسواق الصاعدة غير المرتبطة بمثل هذه البرامج، وذلك بعد استبعاد أثر مواطن الضعف القائمة سلفا، مثل عجز الحساب الجاري ورواج أنشطة الائتمان.

وفي هذا الصدد، صرح السيد رزا مقدم، مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة في الصندوق بأنه *"من الواضح أن هذا الجيل الجديد من البرامج يعبر عن الدروس المستفادة من الماضي."* وأضاف: *"رغم أن استخلاص أي نتائج قاطعة لا يزال سابقا لأوانه بالتأكيد، فإن فائدة هذا التقييم تتمثل في تقديم رؤية تقييمية فورية للسلطات المختصة في البلدان المعنية ولخبراء الصندوق والمؤسسات الشريكة وصناع السياسات في البلدان الأخرى، حتى يمكننا الاستمرار في التعلم وتحسين الأداء."*

ومن العوامل التي أسهمت في تجنب مشكلات الماضي:

تمويل كبير وفي حينه: تمكن الصندوق من اتخاذ تدابير تمويلية كبيرة على وجه السرعة لصالح البلدان المتضررة من الاضطرابات المالية في أواخر عام ٢٠٠٨، واستتبع معظمها استخدام موارد استثنائية ــ تجاوزت الحدود القصوى المعتادة ــ مع زيادة تركيز المنصرف منها مقدما. وقد اشتملت تدابير التمويل على دعم من الدائنين الرسميين، مما سمح باقتسام المخاطر. وكانت هناك مساع أيضا لإشراك القطاع الخاص في عدد من البرامج الأوروبية. وتجدر الإشارة إلى أن التمويل الرسمي أكثر استخداما في تغطية قصور التمويل الفعلي في القطاعين الخاص والعام، وأقل استخداما في تجديد احتياطيات البنوك المركزية.

شرطية أكثر تركيزا: تقترن برامج الصندوق الجديدة بعدد أقل من الشروط الهيكلية مقارنة بالترتيبات السابقة. وقد خلصت الدراسة إلى حدوث تراجع حاد في التدابير المتخذة خارج مجالات اختصاصه الأساسي، وإلى زيادة ملحوظة في النسبة التي تشكلها الشروط ذات الصلة بالقطاع المالي من مجموع مسببات الأزمة الراهنة. غير أن الشروط الهيكلية عادة ما تزداد بمرور الوقت مع تعمق الأزمات وتغير مكامن الخطر ــ ومن ثم فإن هذه المسألة لا تزال تتطلب مراقبة دقيقة متواصلة.

شعور أقوى بالملكية لدى البلدان الأعضاء: يختلف تصميم برامج الصندوق باختلاف البلد العضو (من حيث نظام العملة المختار، على سبيل المثال)، تعبيرا عن الحاجة إلى تحديد الدعم اللازم لكل بلد حسب برنامج الإصلاح الخاص به ــ وهو ما كان عدم الالتزام به باعثا على توجيه انتقادات للدعم المقدم من الصندوق فيما سبق. وقد تحسن مستوى الالتزام في هذا الخصوص كما أصبحت مراجعات البرامج تُستَكمل في حينها، مما يشير إلى تَعَمُّق شعور البلدان بملكية البرامج المدعمة بموارد الصندوق.

تحديد التحركات اللازمة على مستوى السياسات حسب ظروف كل بلد على حدة، ومنها:

- *سياسات المالية العامة التيسيرية:* تم في معظم الحالات اعتماد سياسة تيسيرية للمالية العامة يمكن تعديلها حسبما يستجد من ظروف. وقد سمحت هذه السياسة بزيادة عجز الموازنة لمواجهة تراجع الإيرادات، وهو ما تيسر في حالات نقص التمويل المحلي والخارجي عن طريق توجيه موارد الصندوق إلى الموازنة العامة مباشرة. وفي المرحلة المقبلة، سوف يتعين على البلدان الأكثر مديونية أن تضاعف جهدها المالي لضمان استمرارية القدرة على تحملها.

- *تجنب تشديد السياسة النقدية بشكل مفاجئ:* أمكن تجنب الارتفاعات الحادة المفاجئة في أسعار الفائدة والصرف، مما حد من الديناميكية السالبة التي تولِّدها الآثار على الميزانية العمومية، لا سيما في البلدان التي تشكل فيها القروض بالعملة الأجنبية نسبة مرتفعة من مجموع القروض. ونتيجة لذلك، فمن المأمول أن يتسنى بالتدريج وفي مناخ أقل توترا تعديل سعر الصرف الحقيقي بحيث يساعد على تخفيض عجز الحسابات الجارية.

- *خطوات وقائية لمعالجة المشكلات المصرفية:* حققت البلدان المرتبطة ببرامج مع الصندوق أداء متميزا حتى الآن في تجنب الأزمات المصرفية على وجه العموم، نظرا لأن الأجهزة المصرفية في كثير من الحالات، لا سيما في أوروبا الوسطى والشرقية، قد أصابتها الأزمة بعد فترة من الرواج الائتماني الممول من مصادر خارجية. وتذهب الدراسة إلى إسهام عدة عوامل في هذه النتيجة ــ منها التنظيم المحسن في القطاع المالي قبل وقوع الأزمة، وتجنب الحياد عن المستوى التوازني لأسعار الصرف والفائدة، والتدابير البرامجية الطارئة بما فيها توفير السيولة والتأمين على الودائع.

- *التزامات الحفاظ على شبكات الأمان الاجتماعي أو توسيع نطاقها:* تعهدت بذلك السلطات في جميع البلدان المرتبطة ببرامج مع الصندوق، مع تحول بعضها من زيادة الإنفاق إلى تحسين توجيهه مع مرور الوقت.

ونظرا لأهمية توفير الحماية للفئات الأكثر تعرضا للخطر، يمثل هذا جانبا آخر من الجوانب التي تتطلب المراقبة الدقيقة والمتواصلة.

وبينما تخلص الدراسة إلى أن أسوأ عواقب الأزمة قد أمكن تجنبها في معظم الحالات حتى الآن وأن الاستقرار المبكر تحقق بالفعل، فإنها تلفت الانتباه إلى استمرار وجود تحديات كبرى، بما في ذلك إنهاء دفعة التنشيط المالي والنقدي في الوقت المناسب، والتكيف مع عوامل القدرة التنافسية الخارجية، وإصلاح الميزانيات العمومية في البنوك.